

بأقي من الزمن ٨ سنوات

حسام بدرأوي

الأربعاء ٢٠-٤-٢٠٢٢

نعم، مر ٧ سنوات على طرح رؤية مصر ٢٠٣٠، وبأقي ٨ سنوات لتحقيق أهدافها. السؤال هو: هل لمصر رؤية متكاملة، واستراتيجية لمستقبل التعليم؟ والإجابة: نعم.

السؤال التالي: هل هذه الرؤية معلنة، ومعروفة لدى كل أصحاب المصلحة؟ والإجابة: نعم الرؤية معلنة، لكنها ليست معروفة لدى كل أصحاب المصلحة. والسؤال الذي لا يعرف إجابته الكثيرون: ما هي هذه الرؤية أساساً؟

هل هي استراتيجية محددة، أم هي جهود قيادات تأتي لتكون في محور الصورة ثم تختفي ويختفي معها ما كانت تفعله!.

لذلك فإنني أسجل هنا ما تم الاتفاق عليه وأعلنه رئيس الدولة منذ سبع سنوات، وأضرب جرس إنذار أنه باق من الزمن ٨ سنوات.

فلا الإعلام يركز، ولا البرلمان يتابع، ولا المدارس والجامعات تضع هذا الدستور أمام أعينها.

فما هي هذه الرؤية وخريطة الطريق في التعليم بكل مستوياته؟.

المحور الأول: تعليم متاح للجميع، عالي الجودة دون تمييز.

المحور الثاني: وجود إطار مؤسسي كفاء وعادل ومستدام لإدارة عملية التعليم والبحث والتطوير.

المحور الثالث: التمكين التكنولوجي والرقمي للتلميذ والطالب والمعلم وهيئات التدريس الجامعية وتطوير وسائل وطرق التدريس والبحث والتقويم.

المحور الرابع: بناء الشخصية المتكاملة للتلميذ والطالب في جميع جوانبها ليصبح مواطناً سوياً ومعتزاً بذاته ومستنيراً ومبدعاً وفخوراً ببلاده وتاريخها وشغوفاً ببناء مستقبلها وقادراً على الاختلاف وقابلاً للتعددية.

المحور الخامس: أن يكون الخريج مبادراً ولديه القدرة على التكيف مع المتغيرات من حوله، خالقاً لفرص عمل جديدة وقادراً على التنافسية مع أقرانه على المستوى المحلي والإقليمي، والعالمي.

ولعل الفلسفة من تقسيم الرؤية إلى خمسة محاور تأتي لعدة أسباب منطقية، أهمها أن تصبح الرؤية مفهومة وواضحة للمجتمع بشكل أكبر، كما أنه يسهل متابعتها ورصد التنفيذ باستخدام مؤشرات قياس متفق عليها، حيث إن كل محور تخرج منه عدة أهداف فرعية، وكل هدف فرعي يندرج وتتبع منه مجموعة من المشاريع ولكل هدف فرعي مؤشرات لقياس الأداء.

كنت أتصور أن الحكومات المتعاقبة ستصنع خططا إجرائية تنفيذية لكل محور بأهدافه ومؤشراته، تشمل الإطار الزمني للتنفيذ ومحدد بها الموازنات والتكلفة اللازمة للتطبيق وأيضا مسؤولية التنفيذ من جهاز الوزارات.

والأهم من ذلك كله صياغة مؤشرات نجاح تكون بمثابة الدليل الواضح على مدى التقدم الذي يتم إحرازه لكل مؤشر وكل هدف للمحور الواحد حتى يستطيع المتابع والمهتم أن يصدر حكماً شفافاً على أداء الجهاز التنفيذي للحكومة في تحقيق الرؤية، ولكي نسهل عمل جميع الجهات التي تقوم بإجراءات الرصد والمتابعة، وذلك كما هو معمول به في جميع المؤسسات الناجحة في العالم، في إطار من الشفافية والنزاهة.

وسنتناول فيما يلي شرحاً مبسطاً لواحد من محاور الرؤية وإلقاء الضوء عليه، كمثال يعطى القارئ فكرة عما يجب طرحه في كل المحاور الأخرى..

واخترت جزءا من أسهلها إحصائيا، للتبسيط. وهو الإتاحة من المحور الأول الذي يشمل: (تعلّما متاحا للجميع عالي الجودة دون تمييز).

إن الإتاحة هي توافر الحد الأدنى من أماكن الاستيعاب في المدارس بجميع أنواعها وبكثافة مقبولة والجامعات بكل أشكالها، تُمكن من عملية تعلّم جيدة ووجود مناهج تعليمية تواكب متطلبات كل مرحلة من المعارف والمهارات اللازمة لكل مرحلة علمية وتوافر المعلمين وهيئات التدريس والجهاز الإداري الذي يقوم بذلك، وتوافر مجموعة من الأدوات التي تسهل عملية تطبيق الاستراتيجيات التعليمية المختلفة. أتصور أن كل إدارة تنفيذية في كل محافظة، تعلم عدد سكانها، ومعدل النمو السكاني بالقياس إلى المعدل العام للبلاد، وتقسيماتهم العمرية، والجنسية من ذكور وإناث. وأتصور أن ذلك متاح على مستوى النجع والقرية والمركز والمدينة. وأتصور أن حساب الاحتياجات من الإتاحة فصولا ومدارس ليس لعام قادم بل لخمسين عاما ليس بالأمر الصعب.

وإذا أعلنت الوزارة معايير الجودة في الإتاحة (مثلا)، ٢٥ تلميذا في الفصل للمرحلة الابتدائية، و٣٥ في الفصل للمرحلتين الإعدادية والثانوية، وأن المعدل المقبول في مصر هو مدرس لكل ١٨ تلميذا فيمكن بحسابات ليست معقدة إدراك الاحتياجات من المدرسين بتخصصاتهم بسهولة.

تستطيع كل محافظة أن تعلن احتياجاتها من الإتاحة وتحارب لكي تحصل على موازنات إنشائها، وتوفير الأراضي اللازمة لذلك.

أتصور أن يضع كل محافظ أمامه خريطة الواقع واحتياجات المستقبل، وأن يشرك المسؤولين في محافظته في مواجهة تحدى الإتاحة ليصل إلى ١٠٠٪ نجاحا خلال الـ ٨ سنوات القادمة في كل المراحل التعليمية.

إن أسهل التحديات حسابا إحصائيا هو الإتاحة، وعدم التمييز، وتخطى نسبة الأمية في كل محافظة بحسابات معلنة، هذا هو معنى اللامركزية والمشاركة المجتمعية.

الإتاحة في الجامعات تختلف، فهي تعنى الاستيعاب الكامل لـ ٤٥٪ من الشباب في المرحلة العمرية ١٨ إلى ٢٣ عاما، مع وجود تنوع في تخصصات التعليم العالي المرتبطة بحاجات سوق العمل المستقبلية، وسيكون لذلك مقال آخر.

فكلما ارتفعت نسبة الإتاحة وآلياتها وأدواتها ونظمها، اقتربنا من تحقيق مؤشرات الجودة شيئا فشيئا، حسب تطابق مدى ما يتم توفيره من إتاحة مع معايير الجودة الموضوعية، علما بأن الإتاحة تكون مقطوعة ومنقوصة إذا كان هناك تمييز لفئة دون أخرى ومرحلة دون أخرى ونوعية تعليم دون أخرى، فإتاحة التعليم هي هيكل متكامل.

يقصد بعدم التمييز من منظور آخر أهمية توافر جميع نوعيات التعليم لجميع الفئات بنفس الدرجة لتحقيق العدالة بدءًا من مرحلة رياض الأطفال والتعليم الأساسي والثانوي العام والفني وفئات ذوى الاحتياجات الخاصة، ويتوازى مع ذلك وجود برامج لمعالجة ظاهرة التسرب وأيضا العمل جديًا على خفض معدلات نسب الأمية، خاصة في محافظات الوجه القبلي دون تمييز في النوع والديانة والعمر وطبيعة المرحلة مع كامل الاحتفاظ بالأولويات ودون إهمال فئة والاهتمام بأخرى.

في هذا المحور ثلاثة مفاهيم رئيسية، كما سبق أن ذكرنا، وهى: الإتاحة، والجودة، وعدم التمييز: ويندرج منها ثمانية أهداف فرعية: إذا ما تم تحقيقها فإن هذه المفاهيم الأساسية تتحقق وتكون الركيزة الأساسية لأي نظام.

ولكى يتحقق مثلاً هدف تعزيز التعلم مدى الحياة، فعلى الدولة وضع مشاريع يمكن تطبيقها لتحقيقه، كذلك هدف محو الأمية الهجائية والرقمية، (وهو هدف يدعم مفهوم الإتاحة وعدم التمييز) والذي يتأكد بتحقيق مؤشرين هما: مؤشر (١): الوصول إلى معدلات أمية تعادل الصفر الافتراضي (٧%) بحلول ٢٠٣٠.

مؤشر (٢): وجود سياسة معلنة وواضحة لمشاركة الجامعات المصرية وکلياتها المختلفة والمجتمع المدني في دعم خفض معدلات الأمية. والجدير بالذكر أن آخر إصدار للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء الصادر في أول يوليو ٢٠١٧ أن النسبة العامة للأمية على مستوى الجمهورية هي (٢٨.٨%) أي في مصر حوالى ٣٠ مليون أمي، لا يقرأ ولا يكتب، ولا يفهم، ناهينا عن الثقافة الرقمية التي تتضاعف فيها مؤشرات التدهي بين الكبار. هذه أرقام مرعبة وقاسية وتنبذ بالخطر.

وأذكركم بأن محور الحرية والديمقراطية والتنمية هو القدرة على الاختيار، الذي يستدعى الوعي بالبدائل، وهو ما لا يتأتى إلا بالمعرفة. وتوجد عشرات المشاريع لمحو الأمية، لم تتم، أو لم تستكمل، ولم تُقيم. ولا يمكن الإتاحة بدون خفض معدل التسرب من التعليم الأساسي، الذي يدعم أيضاً سد منابع الأمية.

ويتحقق هذا الهدف بتحقيق مؤشر الوصول إلى معدل صفر% في ظاهرة التسرب بحلول عام ٢٠٣٠. والمؤشر يجب أن يقاس كل ٣ سنوات حتى لا نفاجأ بتعميق المشكلة بدلاً من حلها.

أما إتاحة مرحلة رياض الأطفال وتمكين الأطفال في المرحلة العمرية من (٤ إلى ٦) سنوات من مهارات التعليم المبكر اللازمة للاستعداد لمرحلة التعليم الأساسي، وهو هدف يدعم مفهوم الإتاحة وعدم التمييز بشكل مباشر، فحدث بلا حرج. فهذا المفهوم يتحقق بتنفيذ مؤشر قيد هذه المرحلة لرياض الأطفال من (٤ إلى ٦) سنوات بحلول عام ٢٠٣٠ إلى ١٠٠٪ استيعاباً.

والجدير بالذكر أننا عندما وضعنا هذه السياسة عام ٢٠٠٢، (من عشرين سنة) كانت نسبة الإتاحة ١٨٪ في مرحلة رياض الأطفال، وكان الهدف الوصول إلى ١٠٠٪ إتاحة في عشر سنوات أي ٢٠١٢.

إلا أن الاستيعاب الحالي في مرحلة رياض الأطفال عام ٢٠٢١ بلغ ٣٨٪ فقط، أي أننا احتجنا إلى عشرين عاماً لرفع نسبة الإتاحة ٢٠٪ منذ بدء تطبيق ضم المرحلة إلى جسم التعليم أي نحتاج ٦٠ سنة أخرى لنصل إلى هدف الإتاحة!!.

وأهم من ذلك أيضاً، وبالتوازي مع ما تم ذكره، هو إتاحة القوى البشرية، وتوفير الإخصائين والمشرفين على رياض الأطفال مع كل زيادة مساحة إتاحة مكانية. التحدي كبير، والأمل عريض، وباقي من الزمن ٨ سنوات